

Distr.: General  
5 July 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٩٨ (ن) من القائمة الأولية\*

نزاع السلاح العام الكامل

## الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٨/٥٩. ويتضمن ملاحظات الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح والتنمية فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزاع السلاح والتنمية لعام ٢٠٠٤، كما يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا الإدارات/الوكالة الشريكة للفريق التوجيهي في المجالات المتصلة بنزع السلاح والتنمية.

\* A/60/50 و Corr.1.

## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٨/٥٩ المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية". والذي رحّبت فيه الجمعية العامة بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، بمواصلة اتخاذ تدابير لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، وأن يقدم إليها تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في دورتها الستين.

## ثانياً - التدابير المتخذة

### الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح والتنمية

٢ - رحب الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بتزع السلاح والتنمية بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. وقد ساهم التقرير، الذي يمثل أول استعراض للموضوع بعد اعتماد المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية للوثيقة الختامية في عام ١٩٨٧، في إعادة تنشيط واستكمال المناقشات بشأن هذه المسألة الأساسية.

٣ - وأحاط الفريق التوجيهي علماً بإشارات فريق الخبراء الحكوميين إلى عدة مسائل تتصل بتزع السلاح والتنمية، لا سيما ما يلي: (١) الدور المحوري للأمن في تحديد الصلة بين نزع السلاح والتنمية؛ (٢) الحاجة إلى مزيد من المساعدة الإنمائية لتيسير تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية؛ (٣) أهمية التصدي للتهديدات المتعددة التي تواجهها التنمية بسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ (٤) الدور الحاسم لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية حفظ السلام وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع؛ (٥) أهمية منع الصراع بهدف تفادي التكاليف المالية والاقتصادية والاجتماعية المنهكة الناجمة عن الصراعات الأهلية والصراعات المسلحة التي تنشب بين الدول؛ (٦) الإقرار بأن الإرهاب يمثل تهديداً كبيراً للتنمية نظراً لتسببه في انعدام الأمن وإضرار الأعمال الإرهابية باقتصاد الدول المتأثرة، من خلال عوامل تشمل على وجه الخصوص تشييط الاستثمارات وتعطيل قطاعات اقتصادية معينة؛ (٧) أهمية التقييد بالانضباط في الإنفاق العسكري من أجل تسهيل إتاحة مزيد من الموارد للتنمية؛ (٨) الدور القيم الذي يمكن أن تؤديه جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشراكة مع الحكومات فيما يتعلق بتزع السلاح والتنمية على حد سواء.

٤ - وأحاط الفريق التوجيهي كذلك علما بالتوصيات العديدة الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/59/119) لا سيما تلك الموجهة إلى الفريق التوجيهي، فضلا عن تلك الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. ويقدر الفريق التوجيهي في هذا الصدد ملاحظة فريق الخبراء المتعلقة بأهمية الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء وتوافر الموارد المناسبة لتمكين الأمم المتحدة من تأدية دور مركزي في مسألة الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

٥ - ويقر الفريق التوجيهي بأهمية التوصية الواردة في التقرير التي تدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى بذل مزيد من الجهود لدمج أنشطتها الإنسانية والإنمائية وتلك المتعلقة بتزع السلاح. وقد حدد الفريق جهات تنسيق على صعيد العمل كما أنه يتدارس الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين دمج المسائل المتصلة بتزع السلاح والتنمية في أنشطة العناصر المناسبة في منظومة الأمم المتحدة. وينظر الفريق أيضا في طرائق زيادة الوعي بهذه المسألة بواسطة أنشطة الاتصال التي يضطلع بها.

٦ - وما زالت أنشطة عديدة تتصل بموضوع نزع السلاح والتنمية تنفذ عن طريق عناصر مختلفة في منظومة الأمم المتحدة في إطار السياسات والبرامج الخاصة بكل منها وذلك على النحو المبين في هذا الفرع من التقرير. وفي حالات عديدة، تجري هذه الأنشطة في سياق التصدي للتهديدات المتعددة لاستقرار وتنمية العديد من المجتمعات من جراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. ويروّج في بعض الحالات للصلة بين نزع السلاح - التنمية من خلال جهود تبذل لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين إدارتها لطائفة من المسائل المتعلقة بالدفاع. وفيما يتعلق بالنفقات العسكرية، التي تظل مسألة هامة في إطار الصلة بين نزع السلاح والتنمية، تواصل الأمانة العامة بذل جهود مكثفة من أجل تشجيع الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة باعتبارها خطوة أولى أساسية نحو تشجيع الانضباط في النفقات الدفاعية والثني عن التكديس المفرط للأسلحة.

٧ - ومن الجدير بالملاحظة أن تنفيذ العديد من أنشطة تشجيع نزع السلاح والتنمية سيتوقف على توافر الموارد. وما زالت المعوقات المالية التي تواجهها المنظمة تفرض قيودا هامة في هذا الصدد. وبالتالي، سيشكل الدعم الممول من خارج الميزانية عاملا رئيسيا كما كان عليه الحال في السنوات السابقة.

## الأنشطة التي اضطلعت بها الإدارات الشريكة/الوكالة الشريكة للفريق التوجيهي

٨ - يلخص التقرير السابق للأمم العام عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/57/167)، بعض الأنشطة المتصلة بنزع السلاح والتنمية التي اضطلعت بها الإدارات والوكالة الشريكة للفريق التوجيهي، وفيما يلي وصف للأنشطة التي جرت خلال السنتين الماضيتين والتي تعلقت بالموضوع ذاته.

٩ - نظمت إدارة شؤون نزع السلاح ندوة عن نزع السلاح والتنمية في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. بمقر الأمم المتحدة بهدف تسهيل عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية. وقد دُعي خبراء مستقلون<sup>(١)</sup> لتقديم عروض تتعلق بمختلف جوانب الصلة بين نزع السلاح والتنمية استجابة لطلب فريق الخبراء الحكوميين<sup>(٢)</sup> للإدلاء بمثل تلك الإحاطات<sup>(٣)</sup>.

١٠ - وقادت إدارة عمليات حفظ السلام عملية مشتركة بين الوكالات مع ١٣ إدارة ووكالة وبرنامجاً وصندوقاً<sup>(٤)</sup> تابعة للأمم المتحدة بهدف وضع مجموعة من السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات تعرف باسم المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتهدف تلك المعايير لتقديم إرشاد واضح ومتيسر للعاملين ميدانياً في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تحسين جانب توفير المعلومات لتخطيط وتنفيذ تلك البرامج. وتعزز هذه المعايير اتباع نهج شامل ومتكامل بهدف تحسين دمج أبعاد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البرامج، مع إيلاء عناية خاصة للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال والمجتمعات التي تستقبل المحاربين السابقين. ومن هذا المنطلق، تعزز المعايير المتكاملة ربط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعمليات التنمية الطويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، أنشأت الإدارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدة متكاملة معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعثات حفظ السلام في السودان وهاتي، الشيء الذي سمح بتقريب جانبي نزع السلاح والتنمية في البرامج على نحو أكثر تكاملاً. وتجري مناقشات لتحديد الإطار الهيكلي والمؤسسي المناسب لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية في إطار في بعثات حفظ السلام بهدف تعزيز التعاون المشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبرامجها وصناديقها. وعلاوة على ذلك، طلبت الإدارة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجراء دراسة بشأن البعثات المتكاملة لبحث موضوع دمج حفظ السلام على نحو أوسع هيكلياً ومؤسسياً مع الشركاء في المجال الإنساني والإنمائي. وفي الوقت نفسه، شرعت الإدارة في بناء علاقة وثيقة مع الشركاء الدوليين في مجال التنمية، ضمّت البنك

الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، تتصل بمسائل من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

١١ - نظم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "حلقة عمل معنية بنزع السلاح والتنمية" في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في ليما، وذلك كجزء من جهد دولي لزيادة الوعي بالصلة بين نزع السلاح والمبادرات الإنمائية. وأخذت حلقة العمل في الحسبان التقرير الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/59/119). وكان من بين المشاركين في حلقة العمل ممثلون عن ٢٤ مكتبا من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة، وإدارة شؤون نزع السلاح، والمركز علاوة على منظمات شريكة تعمل في مجال شؤون نزع السلاح والأمن والتنمية. وتتمثل الأهداف العامة لحلقة العمل في: تشجيع الحوار حول التقرير المذكور أعلاه (A/59/119) واستعراض الآثار المترتبة عليه بالنسبة للعمل في المنطقة؛ وإرساء علاقات تفاعلية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارات والوكالات الأخرى العاملة في مجال قضايا نزع السلاح والتنمية باعتبار مثل هذه العلاقات الوسيلة الأنسب لتعزيز الصلة بينهما؛ وتصميم وإدارة برامج تسمح بوضع دعائم من حسن الإدارة والأمن مواتية للتنمية مثل الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإصلاح القطاع الأمني، وكفالة شفافية الإنفاق العسكري والمساءلة فيه.

١٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، نظم فريق العمل المعني بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام والتنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لفريق من الخبراء ضم مشاركين من الأوساط الأكاديمية والمهنية وإدارات الأمم المتحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو دراسة وضع إطار خاص بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدماجه في الإطار الأوسع نطاقا للمنظمة والرامي إلى إدماج السلم في سياق التنمية. وقد حدد الخبراء المشاركون في هذا الاجتماع التحديات الستة الرئيسية تواجه عملية تحديد نهج كفيلة بإدماج منع نشوب الصراعات وبناء السلام والتنمية:

- أولا، التعقّد النسبي للعلاقات المتداخلة بين تخلف النمو واندلاع الصراعات العنيفة مما يستلزم تحليلات ونهجاً متعددة الأبعاد؛
- ثانيا، ضرورة تبني المفهوم الداعي إلى إشراك جميع العناصر الفاعلة في الجهود لمنع نشوب الصراعات وذلك من أجل التصدي إلى نزوع قطاع الأعمال بشكل متزايد للتورط في المسائل المتصلة بالصراعات؛

- وفي المقام الثالث، ثمة تسليم على نطاق واسع بالحاجة إلى وضع نُهج لمنع نشوب الصراع، وبناء السلام على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، يتطلب الأمر وضع إطار عالمي للسياسات من أجل التنمية وذلك بغرض إدماج البلدان المعرضة لنشوب الصراعات والبلدان الخارجة منها في الاقتصاد العالمي.
- وهناك تحدٍ آخر يتمثل في ضرورة التصدي بصورة شاملة للأسباب الأساسية العامة التي تؤدي إلى نشوب الصراعات.
- ومن الضروري أيضا وضع الكم الكبير من العمل المنجز في الجانب المفاهيمي من منع نشوب الصراعات وبناء السلام موضع التنفيذ في شكل ممارسات تشغيلية.
- وأخيرا من الضروري متابعة عمليتي الإدماج والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع العناصر الفاعلة من خارجها عن طريق أساليب تتميز بالكفاءة والفعالية لا عن طريق هياكل جامدة.

وكانت النتائج التي تمخض عنها اجتماع فريق الخبراء عوننا للإدارة في جهودها الرامية إلى إدماج مفاهيم منع نشوب الصراعات وبناء السلام والتنمية.

١٣ - وبالإضافة إلى اجتماع فريق الخبراء، تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاشتراك في مجموعة من أنشطة التعاون التقني التي تتناول المسائل المتصلة بالصراعات والتنمية ونزع السلاح. فقد أنشأت الإدارة، بالاشتراك مع جامعة غانا وبرنامج التدريب على إدارة الصراعات الدولية بمدرسة سانتانا دي بيزا العليا (Scuola Superiore Sant'Anna di Pisa) البرنامج الدولي لتدريب الموظفين المدنيين الأفارقة على بناء السلام والحكم الرشيد في أكرا، وذلك لتكوين ملاك من الموظفين المدنيين الأفارقة مدربين، أكفاء، لديهم المهارات اللازمة لخدمة عمليات دعم السلام. وقد درب هذا المشروع حتى الآن ما يزيد على ٢٠٠ من المدنيين الأفارقة من ٢٩ بلدا أفريقياً في ميادين متنوعة تشمل: دورات أساسية عن عمليات السلام، وحلقات عمل لتدريب المدربين، إضافة إلى دورات متخصصة في مراقبة الانتخابات، وتدريب ضباط السجون، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٤ - ويُنفذ منذ أربعة أعوام مشروع لبناء القدرة على إدارة الصراعات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بهدف تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية على التنبؤ والتحليل والاستجابة الفعالة في أجواء الصراعات. ويقدم هذا المشروع الإقليمي ما يلي: (أ) التدريب لمسؤولي الحكومات والمجتمع المدني في مجال تحليل الصراعات والوساطة والتفاوض والتنمية المراعية لظروف الصراع؛ و (ب) المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية لتعزيزا لقدرات مؤسسات الحكم على إدارة الصراعات؛

و (ج) صفحة المدخل الالكترونية عن بناء السلام، وهي قاعدة بيانات تفاعلية على شبكة الانترنت وأداة للتواصل تعمل لدعم الأوساط المؤيدة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٥ - وعقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع أخصائيين أفريقيين في تحويل الصراعات، حلقات عمل تدريبية مواضيعية حول: تحليل الصراع والاستجابة المبكرة، والتنمية المراعية لظروف الصراعات، ومهارات الوساطة والتفاوض، وتصميم نظم إدارة الصراعات. وتُقدم المواد التدريبية إلى الجامعات ومعاهد الإدارة والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتكفيها مع مناهجها وبرامج عملها المنتظمة وإدماجها فيها. وخلال العام الماضي، عُقدت حلقات عمل تدريب للمدرسين لـ ٢٥ من أعضاء هيئة التدريس في ١٥ مؤسسة عبر القارة، ويجري الآن تنظيم حلقات العمل نفسها في أوغندا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وغانا وكينيا وليبيريا ونيجيريا.

١٦ - وتعزز صفحة المدخل الالكترونية التابعة للإدارة عن بناء السلام، وهي قاعدة بيانات شبكية تحتوي على معلومات عما يزيد على الألفين من المنظمات المهتمة بالصراعات، سبل التواصل وتقاسم المعلومات بين المنظمات العاملة في هذا المجال. وتعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الآن، بصفة رسمية، مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء وتطوير صفحة المدخل الالكترونية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية؛ وتشترك الإدارة أيضا مع منظمة الدول الأمريكية ومنظمات إقليمية أخرى لتوسيع نطاق صفحة المدخل للخدمة: أمريكا الوسطى واللاتينية، وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ومناطق أخرى. وبالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح، أصبحت صفحة المدخل ملتقى خصبا لتبادل المعلومات عن نزع السلاح في سياق إدارة الصراعات وبناء السلام حيث أن نزع السلاح هو أحد المجالات المواضيعية العشرة في صفحة المدخل. وتقدم صفحة المدخل أيضا عرضا موجزا عن ٨٠ من المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بشؤون نزع السلاح والعاملة في أفريقيا.

١٧ - وتناولت لجنة السياسات الإنمائية في دورتها السابعة (من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥) موضوع إعادة البناء والتنمية والسلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراعات. ويتضح من تقرير اللجنة (E/2005/33) أن الصلات بين الفقر ونشوب الصراعات هي صلات بالغة التعقيد ومتعددة الأبعاد. فالكثير من الصراعات يندلع في البلدان الفقيرة التي تتدن فيها مستويات رأس المال البشري. وفيما يتعلق بإعادة البناء في فترة ما بعد الصراع، شددت اللجنة على ضرورة توجيه عناية خاصة إلى إعادة إدماج الأشخاص المتورطين في العنف في المجتمع. وسعيا إلى هذه الغاية، ينبغي أن يُحظر قانونا على وسائل الإعلام الترويج لعدم الثقة

والكراهية. وكان من بين المقترحات المحددة الأخرى التي طرحتها اللجنة ضرورة إنشاء وحدة للرصد في الأمم المتحدة لتحديد أكثر البلدان تعرضا لنشوب الصراعات، فضلا عن مرفق تابع للأمم المتحدة لإعادة البناء فيما بعد الصراع ليكون بمثابة أداة للاستجابة السريعة من أجل تنسيق عمل المانحين.

١٨ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاشتراك في أنشطة محددة تهدف للتعريف بالصلوات بين نزع السلاح والتنمية. وتتناول مجالات عمل البرنامج الرئيسية العديد من المسائل الأساسية التي ألقى فريق الخبراء الحكوميين الضوء عليها، كما يتضح فيما يلي:

- الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام ١٩٩٨، في التصدي للأخطار التي تقترن بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذلك عن طريق تصميم مشروعات لمجابهة هذه المشكلة من منظور إنمائي. وينشأ الأساس المفاهيمي لهذه المبادرات عن حقيقة مفادها أن الأسلحة تظل، في أعقاب الصراعات، في أيدي أشخاص وجماعات يعانون من انعدام الأمن العام ومن البطالة وندرة سبل كسب العيش. ويروج البرنامج من خلال منهجه المعنون "الأسلحة في مقابل التنمية" للأنشطة الإنمائية وذلك في مقابل تسليم المجتمعات للأسلحة طوعا. ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا المبادرات الوطنية الرامية إلى زيادة مستوى الوعي بتزع السلاح جزئيا وأثره على التنمية، فضلا عن أن للبرنامج بصمته على مجال الإصلاحات التشريعية المتعلقة بامتلاك الأسلحة النارية واستخدامها، وهو يوفر إطارا يسمح للحكومات الوطنية بمواجهة الأخطار الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة. ومنذ عام ٢٠٠٣، يدعم البرنامج الإنمائي بصورة نشطة برامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة والحد منها في كوسوفو وفي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجزر سليمان والسلفادور وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، والصومال وغانا وكينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والنيجر وهندوراس. ويدعم البرنامج الإنمائي أيضا مشروعات إقليمية للرقابة على الأسلحة الصغيرة في البلقان وأمريكا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

- الحد من العنف المسلح ومنعه: في السنوات الأخيرة، وسع البرنامج الإنمائي نطاق عمله ليشمل المسائل المتعلقة بالحد من العنف المسلح ومنعه متبينا وجهة النظر الحديثة القائلة بأن الرقابة على الأسلحة الصغيرة (ونزع السلاح) هو مكون واحد في منهج شامل يرمي إلى الحد من العنف المسلح ومنعه وإلى تحسين أمن البشر. وكان محور تركيز الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو التدابير الطويلة والقصيرة الأجل وذلك في إطار منهج أوسع نطاقا للأمن العام. ومن العناصر البارزة لاستراتيجية البرنامج استنادا إلى قاعدته البرنامجية الواسعة النطاق (أ) تعزيز إدماج



الاستراتيجيات الرامية إلى منع العنف المسلح والحد منه في الخطط والسياسات الوطنية التي تهدف إلى إصلاح القطاع الأمني؛ و (ب) إنشاء الروابط مع القطاعات الأخرى، ومن بينها التعليم والثقافة والرياضة وإيجاد الوظائف. ومن خلال مساعدات من هذا النوع، يشيد البرنامج الإنمائي الجسور الكفيلة بسد الفجوة بين الداعين إلى تبني نهج 'قاسية' لإنفاذ القانون لإعادة استتباب الأمن العام وبين العناصر الفاعلة المشغلة في المقام الأول بالجوانب الاجتماعية والإنمائية للجريمة والعنف. ويدعم البرنامج الإنمائي هذا النهج الرامي إلى الحد من العنف المسلح في عدد من البلدان، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة والسلفادور وكولومبيا وهاتي.

- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: يدعم البرنامج الإنمائي منذ بداية عقد التسعينات إدارة وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سواء كان ذلك في سياق عمليات حفظ السلام أو غيرها. ويوصف البرنامج منظمة إنمائية كثيرا ما توكل إليها مسؤوليات تنفيذ أو إدارة الجوانب الأطول مدى من عمليات إعادة إدماج المحاربين السابقين، تتمثل أهدافه الرئيسية في دعم أوجه نزع سلاح هؤلاء المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بشكل مستدام في إطار عمليات إنعاش أوسع نطاقا وذلك تعزيزا لجهود بناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني؛ وتناول المسائل المتصلة بالأمن؛ وتوفير أسباب الرزق البديلة لهذه الفئة المعرضة للخطر الشديد. وفي سياق عمليات حفظ السلام في السودان وهاتي على سبيل المثال، يتعاون البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وإدارتها وبرامجها من أجل وضع نهج موحد للأمم المتحدة إزاء شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في العمليات "المتكاملة" لدعم السلام. وهذا التعاون من شأنه تعزيز قدرات إدارة عمليات حفظ السلام وخبراتها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتوفير رؤية أعمق في ميدان الاستراتيجيات والبرامج؛ وتحسين إدارة المدخلات المالية وتلك الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة، وإيجاد تفاعل تام بين الوظائف الأمنية والعسكرية لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إضافة إلى العمليات الأوسع نطاقا التي تسمح بالانتقال وإعادة البناء. وتكفل مشاركة البرنامج الإنمائي أيضا كفاءة استراتيجية خروج البعثات من المناطق الموفدة إليها وعملية متابعة الأوضاع فيها لاحقا. وحيث لا توجد بعثات حفظ سلام، يضطلع البرنامج الإنمائي بنصيب أكبر من المهام البراجمية والتنسيقية والتنفيذية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقدم البرنامج الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار أنشطة المنظمة لحفظ السلام في كل من أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور والسودان وسيراليون

وكوت ديفوار وليبريا وموزامبيق وهاييتي. ودعم البرنامج الإنمائي عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خارج نطاق بعثات المنظمة لحفظ السلام في جزر سليمان وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجمهورية الكونغو والنيجر.

### المواشي

- (١) انظر المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك، ٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/87.IX.8).
- (٢) ضم فريق الخبراء المشاركين لورانس كلاين (الحاصل علي جائزة نوبل في الاقتصاد والمنتسب لمنظمة الاقتصاديين المتحددين للحد من الأسلحة)، والسير ريتشارد جولي (المنسق الرئيسي سابقا لتقرير التنمية البشرية الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وسارة ميك (رئيسة برنامج إدارة الأسلحة بمعهد الدراسات الأمنية، جنوب أفريقيا).
- (٣) للاطلاع على عروض الخبراء المستقلين انظر: "Symposium of the relationship between Disarmament and development" (الندوة المتعلقة بالصلة بين نزع السلاح والتنمية)، مجموعة الدراسات العرضية، رقم ٩، إدارة شؤون نزع السلاح، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- (٤) إدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة شؤون الإعلام، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية